ظاهرة الشذوذ ومستوياته في الدرس اللغوي عند ابن جني(392هـ)

في الخصائص

The phenomenon of exception and its levels in the linguistic lesson to Ibn Jinni (392 AH)

الدكتورشيخ فال*

قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة شيخ أنتا جوب - (السنغال)

cheikh2.fall@ucad.edu.sn

مصطفى جوب

قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة شيخ أنتا جوب - (السنغال)

diopkoki85@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/06/22	تاريخ: القبول: 2024/11/09	تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص:

يتناول هذا البحث جزءا من الفكر اللغوي عند ابن جني (392هـ) الذي يعد من فرسان اللغة العربية، ويهدف إلى إبراز موقف ومنهج هذا العبقري في تناول ظاهرة الشذوذ في الدرس اللغوي من خلال كتابه الخصائص، كما يحاول التمييز بين الشذوذ وغيرها من المصطلحات الموسومة بالانحراف والخروج عن الخط العام في الاستعمال اللغوي وإزالة الحمولة السلبية المناطة على الشذوذ اللغوي في أذهان كثير من الدارسين. فالشذوذ، حسب ابن جني، ليست مسألة علمية طارئة جاء بها النحاة لتحكيم قواعدهم على اللغة وإنما هي ظاهرة لغوية تولدت من ذات اللغة في مراحل نموها وتفاعلها مع البيئة عبر العصور. ولم يكتف ابن جني في الخصائص بوصف ظاهرة الشذوذ وتصنيفها تبعا لمستويات اللغة البشرية فحسب، وإنما حاول تقديم تفسير يبرهن أن العرب أذكى من أن يخالف لسانها اعتباطا، وإنما يخالف القواعد الجزئية مراعاة للقواعد الكلية من تخفيف أو دفع لبس وغيرهما.

كلمات مفتاحية: الشذوذ؛ ابن جني؛ اللغة العربية؛ النحو؛ القياس.

Abstract:

This research deals with part of the linguistic thought of Ibn Jinni (392 AH), who is considered one of the knights of the Arabic language. It aims to highlight the position and approach of this genius in dealing with the phenomenon of exception in the linguistic lesson through his book Characteristics. It also attempts to distinguish between exception and other terms labeled with deviation. Deviating from the general line of linguistic use and removing the negative burden placed on linguistic exceptions in the minds of many scholars. According to Ibn Jinni, exceptions are not an urgent scientific issue that grammarians came up with to impose their rules on the language, but rather it is a linguistic phenomenon that wasgenerated by the language itself in the stages of its development and interaction with the environment throughout the ages. Ibn Jinni did not limit himself to describing the phenomenon of exception and classifying it according to the levels of human language in Al-Khasais, but rather he tried to provide an explanation that proves that the Arabs are too smart to violate their language arbitrarily. Rather, they violate the partial rules out of consideration for the general rules of mitigating or avoiding confusion and so on.

Keywords:exception; Ibn Jinni; the Arabic language; grammar; listening; analogy.

1.مقدمة:

إن اللغات البشرية مع تعددها تشترك في الخصائص الإنسانية والوظائف التواصلية والسمات التي بها تتفاعل أي لغة مع ذاتها من جهة، ومع غيرها من اللغات من جهة أخرى، أو مع محيطها الطبيعي والصناعي؛ فتتأثر وتؤثر وفقا لقوانين الحياة في العالم البشري.

واللغات كأداة للتواصل بين الأفراد والمجتمعات أو لتسجيل المعطيات الحضارية لا تتميز إحداها على الأخرى إلا بقدر موقعها في المسيرة الحضارية، واللغة العربية بوصفها لغة

حاملة لرسالة الإسلام حظيت بخدمة لم تحظ بها لغة أخرى؛ حيث بدأ العرب والعجم منذ السنوات الأولى من نزول الوحي في رصد المعارف اللغوية وتصنيفها تبيينا وتبينا للنص الديني القرآني والنبوي، وصيانة له من تصحيف المباني أو تحريف المعاني بقصد وبغير قصد.

ونظرا لظاهرة الفساد اللغوي الذي بدأ يتسرب إلى اللغة العربية بحكم عالمية الإسلام وارتباطه باللغة كان لزاما على العلماء النحويين أن يحسموا مسألتين:

الأولى: رصد مرجعية لغوية تؤطر اللغة والوحي من دخيل أو بديل. فكان تحديدُ زمان ومكان لرصد الاحتجاج اللغوي.

الثانية: وضع أسس لغوية معيارية يقاس بها ويحتكم إليها فكانت عمليةُ التقعيد، وقد رسمت هذه الأسس الصورة المعيارية للغة، بعد عملية استقراء واختبار دقيقين للعينة اللغوية في ظرف مكاني وزماني محددين أفرز عن منطلق علمي للتعامل مع الموروث اللغوي تعاملا صحيحا. وإذا كان النحاة قد اتفقوا إلى حد كبير في المسألة الأولى فإن الثانية قد وجدت مساحة كبيرة من الاختلاف والجدل والأخذ والردّ بين المطرد المقيس عليه وبين الشاذ والقليل والضعيف والنادر وما شابه ذلك مما خرج عن الخط اللغوي العام، فأخذ بذلك التقعيد والتعامل مع القاعدة النحوية أشكالا تشكلت بها المدارس النحوية.

الهدف من هذا البحث:

من المشهور في ثقافة دارسي اللغة الآن أن أصبح مصطلح الشذوذ ذا حمولة سلبية على اللغة وعلى اللغويين، فيحسبون أن الشذوذ مسألة علمية طارئة جاء بها النحاة لتحكيم قواعدهم على اللغة فيحكمون كيف شاءوا بما شاءوا على ما شاءوا لتطويع اللغة على القاعدة وتقديم القاعدة على النص القرآني والشعر العربي، فكانت إشكالية جديرة بالمعالجة في ضوء كتب التراث. وقع الاختيار على ابن جني الذي يعد من المرايا الصافية لواقع التراث اللغوي لمعالجة ظاهرة الشذوذ في الدرس اللغوي، وابن جني كما هو معروف من الأعلام الذين وضعوا بصماتهم العلمية في فلسفة اللغة بمستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية، وكتابه الخصائص خير نموذج على ذلك حيث يعتبر من المراجع اللغوية الأصيلة وقد ظل عبر التاريخ محل شرح ونقد ودراسة وتحقيق لتقريب نفائسها وتقديمها إلى العاملين في الحقل اللغوي.

إذن، يتناول هذا البحث جزءا من الفكر اللغوي عند رمز من الرموز الذين ظلوا عبر التاريخ من مراجع فلسفة اللغة. ويهدف إلى إبراز موقف ابن جني ومنهجه في تناول ظاهرة الشذوذ في الدرس اللغوي من خلال كتابه الخصائص. كما يحاول التمييز بين الشذوذ وغيرها من المصطلحات الموسومة بالانحراف والخروج ولو قليلا عن الخط العام في الاستعمال اللغوي وإزالة الحمولة السلبية المناطة على الشذوذ اللغوي في أذهان كثير من الدارسين حتى أدى إلى نفي الشذوذ في القرآن والحديث عند بعضهم.

2.مفهوم الشذوذ

1.2الشذوذ في اللغة

من الميزات المسجلة لابن جني عنايته بالمفاهيم اللغوية بدءا باشتقاقاتها وصيغها الصرفية ثم ربطها بالمفاهيم الاصطلاحية، وهذا جزء لا يتجزأ من نظرته اللغوية المبنية على الصوت في تفسير المعاني والدلالات وإشارة إلى اللااعتباطية في وضع المصطلحات اللغوية أو المعرفية ككل. فبعد أن عرف "الاطراد" في اللغة بأنه (التتابع والاستمرار)[1]يأتي ليعرف الشذوذ بقوله: ((وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرق التفرد؛ من ذلك قوله:

يتركن شذان الحصى جوافلا .....[2]

أي ما تطاير وتهافت منه))[3] فالشذوذ إذن . بخلاف الاطراد الذي يجمعه خيط واحد . انفلات وتفرد لا يمسكه سلك أو يربطه بغيره رابط، فكل خروج عن الخط العام المشترك يسمى شذوذا بغض النظر عن كونه إيجابيا أو سلبيا. ويواصل ابن جني لبيان الاشتقاق اللغوي للشذوذ فيقول: ((وشذ الشيء يشِذ ويشُذ شذوذًا وشذًّا وأشذته أنا، وشذذته أيضًا أشذُه "بالضم لا غير" وأباها الأصمعي وقال: لا أعرف إلا شاذًّا أي متفرقًا. وجمع شاذّ شذّاذ قال:

كبعض من مر من الشذاذ .....[4]

ففعل "شذ" على وزن فَعَلَ يفعِل ويفعُل، ويأتي لازما ومتعديا كما يرى ابن جني خلافا للأصمعي الذي لا يرى كونه متعديا، فلا أدري لماذا نقل ابن جني الخلاف مجردا عن التعقيب أو التعليل لكن الذي يترجح عندي هو ما ذهب إليه الأصمعي، فرغم أن ابن جني أورد للفعل مصدرين "شذوذا" و "شذا" ليكون الأول مصدرا للازم، والثاني مصدرا للمتعدي، لأن "فعَل

المتعدي"، كما قرره الصرفيون، يأتي مصدره على "فعْل" و "فعَل اللازم" يأتي مصدره على "فعول"،[5] وقد تصفحت المعاجم لمعرفة ما إذا كان مصدر "شذا" واردا من "شذ" فلم أر إلا مصدر اللازم "شذوذ" اللهم إلا ابن منظور في اللسان فقد أورد مصدر المتعدي "شذا" منقولا عن ابن جني صاحبنا، وبهذا يبقى ما ذهب إليه الأصمعي أقوى حسب معطياتنا البحثية، ولا يتعدى فعل "شذ" إلا بهمزة التعدية القياسية. ولعل من اللطائف المستفادة من هذه الوقفة الصياغية وترجيح كون الفعل لازما هو أن الشذوذ ظاهرة لغوية طبيعية تأتي من ذات اللغة لا من خارجها، فاللغة بنفسها هي من تختار الاطراد أو الشذوذ, فليس النحاة، كما يتهمهم البعض، هم من أوجدوا الشذوذ واختلقوه ليتصرفوا في اللغة كيف شاءوا ومتى شاءوا تصنيفا وتصحيحا وتضعيفا، فليس دورهم إلا وصف الظواهر اللغوية ووسمها بمصطلحات تميز إحداها عن الأخرى، فعندما نقول بتعدي فعل "شذ" قد يفهم منه إكراها أن هناك من أوجد الشذوذ من خارج اللغة. فبقاء الفعل إذن لازما لم يكن اعتباطا وإنما هو ملحظ لغوي دقيق يدل على اللزوم في العمل والأثر.

2.2 الشذوذ في الاصطلاح

لم يعرف ابن جني الشذوذ تعريفا حديا على غرار منهج المناطقة، وإنما عرفه بالتضاد كما هو معروف عند العلماء قديما في تعاريفهم؛ فقد يعرفون بالحد كما يعرفون بالمثال وبالتضاد وقد استعمل ابن جني كل هذه الأنماط التعريفية في الكتاب، وفي تعريفه للشذوذ قابله بالاطراد الذي هو الأصل فقال: ((جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا))[6] فالشاذ إذن هو كل ما ليس مطردا في كلام العرب بمستوياته الصوتية والصرفية والتركيبية، وقد كان ابن جني دقيقا في تعريفه الاطراد بأنه "ما استمر من الكلام" ويقابله الشذوذ الذي هو الانحراف عن الاستمرارية. والارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهر بين كما ترى، فالتفرد والتفرق الذي هو الشذوذ في اللغة إذا كان موجودا في المنهج الاستعمالي للغة سمي شذوذا في الاصطلاح.

3.2 بين الشذوذ والقلة والندرة والضعف والقبح

ترد هذه المصطلحات عند النحاة كثيرا في سياق التقعيد أو التحليل أو التفسير للمدونة اللغوية وظواهرها كمفاهيم مقابلة للقاعدة العامة المطردة على خلاف بينها في الدلالة والقوة في الميزان الأصولي، وقد وردت هذه المصطلحات في كتاب الخصائص وغيرها مما لها دلالة الانحراف عن الأصول. فالملاحظ أنها متداخلة أو لها دلالات ذات عموم وخصوص عنده كما هو عند غيره من علماء النحو.

1.3.2 القلة والندرة:

فالعلماء يقصدون بالقلة والندرة ما قل وجوده سواء وافق القياس أو خالفه، وهذا يعني أن دلالتهما الاصطلاحية لم تزد في الدلالة اللغوية شيئا يذكر، فلا فرق بينهما سعة وضيقا، وبهذا المفهوم كان مصطلح (القلة) يرد في استعمالات ابن جني، ففي سياق حديثه عن الشذوذ القياسي والاستعمالي نرى التداخل والتوافق بين الشذوذ والقلة حين يقول: "ومطرد في القياس، شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع، وكذلك قولهم "مكان مبقل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع بأقل، والأول مسموع أيضا "[7] مثل صيغة "مبقل" بالشاذ استعمالا دون القياس ثم يعود ليقول إنه مسموع أيضا، مما يعني أنه يعني بالشذوذ هنا القلة، كما تجده مرة أخرى في نفس السياق والتمثيل يطلق الشذوذ والقلة لحقيقة واحدة فيقول: "وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطروح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس ".[8]

قالوا أراد: "اضربن عنك" فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه"[9] فحذف نون التوكيد في البيت وصفه بالقلة حينا وبالشذوذ حينا آخر، ليدل بذلك على أن القلة والندرة وصفان كميان لا كيفيان.

2.3.2 الضعيف:

الضعيف "ما يكون في ثبوته كلام"[10]وهذا الثبوت قد يكون من ناحية السماع والقياس، وبهذين المعنيين يرد مصطلح (الضعف) عند ابن جني، وكأنه في مرحلة بين الفصيح المقبول والقبيح المرذول.

أ) من ناحية السماع، وذلك حين تكون اللغة في المستوى اللغوي الأدنى فيصفها بالضعف، مثل قوله في مسألة تقدم المستثنى على المستثنى منه: " وكذلك تقول: ما قام إلا زيدًا أحدٌ فتوجب النصب إذا تقدم المستثنى، إلا في لغة ضعيفة"[11] حيث يصف اللغة التي ترى غير النصب لغة ضعيفة، وكذلك في تعليقه على بيت الشاعر:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تغذ دعد في العلب[12]

فقال: " كذا الرواية بصرف "دعد" الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين "[13] فيرى أن عدم الصرف لغة كما أن الصرف لغة كذلك وإن كانت ضعيفة، فاللغة مع حجيتها إذن قد تكون ضعيفة مرجوحة.

ب) من ناحية القياس، وذلك حين يستند في توجيهه إلى وجه من الصناعة بعيد، ففي التقاء الهمزتين من كلمتين يقول: ((فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سئال وسئار وجئار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحنا. وذلك نحو قرأ أبوك...فهذا كله جائز عندنا على ضعفه))[14] فالضعف هنا من ناحية القياس لا من ناحية الاستعمال، ومن القرائن على كون الضعف قياسيا وصفه الكلام بالجواز؛ لأن الجواز مصطلح قياسي وليس سماعيا. وفي تعليقه كذلك على بيت الشاعر:

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير[15]

حين يقول: (فقوله: "كأنه " -بحذف الواو وتبقية الضمة - ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف)[16] فالضعف هنا من جهة صعوبة تخريجه أو حمله على وجه من الوجوه الممكنة، وكأنه بهذا يخلق حالة ثالثة طارئة.

3.3.2 القبيح:

لم نعثر في كتب أصول اللغة والنحو تعريفا أو وصفا علميا للقبح، لكنه مصطلح كثر دورانه في الكتب للدلالة على الخروج عن اللغة الصحيحة، وقد ورد مرات عديدة في الخصائص تحمل معنى مرادفا لـ (عدم الجواز)، وعدم الجواز في اصطلاح النحاة يعني استحالة التوجيه للعملية من ناحية الصناعة النحوية، فالقبح إذن وصف سلبي مخالف لذائقة القياس النحوي ولا يرد إسقاطه على المسموع من العرب، وهو ما نلاحظه بشكل صريح في كلام ابن جني، يقول في مسألة تقديم المفعول معه على الفعل: " ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفًا على البرد، وكذلك: تركت والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفًا على التاء. ولهذا لم يجز أبو الحسن: جئتك وطلوع الشمس، أي مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: أتيتك وطلوع الشمس، لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك. فلما ساوقت حرف المعطف قبح والطيالسة جاء البرد، كما قبح وزيد قام عمرو، لكنه يجوز: جاء والطيالسة البردُ؛ كما تقول: ضربت وزيدًا عمرًا "[17] فهنا استخدم "القبح" و "عدم الجواز" بشكل تناوبي للدلالة على الترادف، كما ركز على بيان أن المسالة صناعية قياسية بحتة، ففي باب التقديم والتأخير في اللغة العربية يلاحظ إمكانية تقديم بقية المفاعيل على أفعالها أو عواملها، فقد يظن بذلك ظان إمكانية تقديم المفعول معه على الفعل بحكم كونه من المفاعيل ناسيا أن في المفعول معه معنى آخر وهو العطفية، ومعلوم أن المعطوف لا يتقدم على عامله، وكل ما يصح جعله مفعولا معه يصح جعله معطوفا، حتى كأن علاقة المفعول معه بباب العطف أوثق من علاقته بالمفاعيل، فكان ما لا يجوز في باب العطف تقديما وتأخيرا غير جائز في باب المفعول معه.

ومن الدلالة أيضا على الترادف بين "القبح" و "عدم الجواز" قوله في موضع آخر: "فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبيّ، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف نحو قولك: كان فيك زيد راغبًا، وقُبح الفصل

بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "[18] ولعل ما يدل على كون المسألة صناعية قياسية كون الفصل بين الفعل والفاعل أخف من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فالفصل بين المتلازمات أمر غير متقبل ذوقا؛ لذلك ما كان تلازمه أشد ففصله أقبح، والتلازم بين المضاف والمضاف إليه أشد من التلازم بين الفعل والفاعل.

يستخلص مما سبق أن هذه المصطلحات تشير إلى مفاهيم مقابلة للغة الجماعة المطردة، وتتفاوت دلالاتها من حيث الحدود والمجالات، فمنها ما يتعلق ب "السماع" الأصل المنقول، ومنها ما يتعلق ب "القياس" الفرع الملحق، كما أن منها ما يدل على الكم وما يدل على الكيف والوصف.

ف "القلة والندرة" لا تختلف فيهما الدلالة المعجمية عن الدلالة الاصطلاحية، فالقليل الخارج عن اللغة المطردة يصطلح عليه بالقلة أو الندرة سواء وافق القياس أم خالفه. و"الضعف" وصف سلبي للغة إلى حد ما سواء أكان الضعف سماعيا أم قياسيا، وهو ما لا يمكن إلحاقه بالفصيح المعتبر ولا تنزيله إلى الطريح المبتذل، فيبقى مقبولا على حذر. و"القبيح" وصف سلبي متعلق بالقياس، ويعني ما لا يجوز بوجه من العربية، فلا يتماشى مع العقل اللغوي، ولا يتناغم مع الذوق اللغوي، وهو خطأ لا ينبغي أن يرتكب. وأما "الشذوذ" فعبارة عن كل ما خرج من لغة الجماعة أو صناعة أهل الفن، فقد يكون من ناحية السماع كما يكون من ناحية القياس، وهو أشكل مسألة تداولها النحاة سواء في الدراسات النحوية أو في دراسات أصول النحو؛ لأنه يمثل الوجه الآخر للمسموع عن العرب، فالسماع بين أصل مطرد محفوظ يقاس عليه، وآخر يحفظ ولا يقاس عليه وهو الشذوذ. ويلاحظ سيادة المفهوم السلبي للشذوذ في الدراسات المعاصرة مع أن المفهوم عند ابن جني ولد في سياق التقعيد النحوي ليحمل بعدا تعليميا تمييزيا في الدلالة أكثر من البعد العلمي المعجمي.

3.مستويات الشذوذ:

1.3 مستوياته باعتبار المنهج:

لم نطلع قبل ابن جني على من نظرّ علميا الشذوذ بالمنظار المنهجي الذي أفرزه التأصيل العلمي للظواهر اللغوية لمعرفة الشاذ المقبول من المطروح والراجح من المرجوح عند تعارضهما، فقسمه إلى ثلاثة أقسام.[19]

1.1.3 الشذوذ الاستعمالي:

وهو كون اللفظ غير مستعمل مع اطراده في القياس، مثل: ماضي "يذر ويدع" فالمضارع والأمر منهما مستعملان أما ماضيهما فمتروك غير مستعمل، مع أن من الماضي يؤخذ منه المضارع فلا يتصور وجود الفرع بدون أصل إلا إذا كان مهملا.

2.1.3 الشذوذ القياسي:

وهو كون اللفظ شاذا في القياس مع اطراد استعماله في مصادر اللغة الأصيلة، مثل: قولهم "أغيلت المرأة" و "استنوق الجمل" وقوله تعالى "استحوذ عليهم الشيطان" فالقياس الصرفي هنا يقتضي نقل حركة العلة إلى الساكن الصحيح قبلها وقلب حرف العلة ألفا فيصبح "أغالت" و"استناق" و "استحاذ" لكنها استعملت هكذا مصححة عند العرب فيكون شذوذه في القياس لا في الاستعمال يحفظ ولا يقاس عليه.

3.1.3 الشذوذ القياسي والاستعمالي:

وهو كون اللفظ شاذا في القياس والاستعمال معا وهذا هو المبذول المطروح لا يشفعه سماع ولا قياس، مثل: إثبات واو مفعول مع عين الفعل الواوي، نحو: "ثوب مصوون"، و"مسك مدووف" فالقياس في هذا إسقاط إحدى الواوين وإن اختلف العلماء في المحذوف، ولم يسمع من العرب إثبات الواوين معا. ويدخل في هذا النوع من الشذوذ كل الأخطاء اللغوية المتفقة عليها كنصب المضاف إليه وجر الأفعال، أو إدغام الراء في اللام.

وابن جني بهذا التصنيف يضع عن مفهوم الشذوذ حمولة سلبية وسمت به ممن لا صلة لهم بهذه الصناعة فيظنون أن النحوي يخطئ العرب أصحاب اللغة بقواعده المبنية على

كلامهم، فيستدل على القواعد للغة ولا يستدل على اللغة للقواعد، ويخلع الفرع المتأخر على الأصل المتقدم وهذا تناقض صريح. فهذا التصنيف العلمي المنهجي للشذوذ إبان مأسسة اللغة كان معلما من معالم عبقرية الرعيل الأول حين حصروا اللغة في:

1- كثير مطرد على نسق واحد، فهذا يقاس عليه.

2- غير مستعمل . أو قليل استعماله . وإن كان متناغما مع قواعد اللغة العامة (الشاذ استعمالا).

3- كثير لكنه جاء على صيغة مخالفة أو شكل مخالف لمعهود نظائرها (الشاذ قياسا) فيحفظ ولا يقاس عليه.

4- مخالف لما عليه اللسان العربي الجمعي والفردي (الشاذ قياسا واستعمالا) وكثير منه مرذول مطروح؛ لأنه خطأ.

وهذا يعطي مساحة واسعة لدلالة الشذوذ؛ إذ هو لا يدل دلالة سلبية إلا في القسم الرابع الذي قد يعني غلطا في كثير من الحالات،[20] وأما في غيره فلا يعني أكثر من عدم الاطراد على القاعدة العامة، وهذا لا يفقده الصحة والأصالة، وإن كان يفقده المرجعية، وهذا أمر منطقي؛ لأنه لا يترك الأكثر للقياس على الأقل.

2.3 مستوياته باعتبار الموضوع:

بحكم كون الشذوذ ظاهرة لغوية طبيعية فإنه يتمثل في المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وإن اختلفت درجة فشوها وندرتها من مستوى لآخر.

1.2.3 الشذوذ الصوتي:

وهو الشذوذ المتعلق بنظام الصوت اللغوي صامتا أو صائتا، من إدغام أو فك أو قلب أو إشباع خارجة عن الوضع اللغوي الشائع قياسا أو استعمالا، مثل قلب صوت بصوت غير معهود أو بقاء صوت مقلوب مع انتفاء سبب القلب، كقول الشاعر الذي ساقه ابن جني في الكتاب أكثر من مرة:

لما رأى أن لا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع[21]

والشاهد في قوله "فالطجع" وهو . كما يقول ابن جني " افتعل من الضجعة. وأصله "فاضتجع" فأبدلت التاء طاء لوقوع الضاد قبلها، فصارت فاضطجع، ثم أبدلت الضاد لاما. وكان سبيله إذ أزال جرس الضاد أن تصح التاء فيقال: فالتجع؛ كما يقال: التحم، والتجأ؛ لكنه أقرت الطاء بحالها؛ إيذانا بأن هذا القلب الذي دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام ولا عن وجوب"[22] فإبدال صوت بصوت ليس قاعدة عامة سائغة لكل صوتين يجمعهما وصف الصوتية بل هو تقنية تؤثر فيها المخارج والصفات والمواقع في بنية الكلمة، فالشذوذ هنا أولا: من ناحية قلب الضاد لاما بلا موجب له استعمالا ولا دليل عليه قياسا، وثانيا: من ناحية بقاء الطاء على حالها دون رجوع إلى أصله مع انتفاء سبب بقائه الذي هو كون فاء الفعل ضادا، وما جيء لسبب يزول بزوال السبب، فالشذوذ هنا شذوذ قياسي واستعمالي معا.

2.2.3 الشذوذ اللغوي:

وهو الشذوذ المتعلق بالجانب المعجمي دون صيغتها الصرفية، ولا ينظر هذا الشذوذ إلا من جانبه الاستعمالي؛ لأنه لا يصح القياس على الألفاظ اللغوية لإيجاد لفظ جديد وإنما يقاس على البنية سواء في جانبها الكلمي أو التركيبي، وقد ساق ابن جني في "باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره" مجموعة من الكلمات لم تسمع مروية إلا من ابن أحمر الباهلي، مثل: كلمة "الجبر" بمعنى الملك في قوله:

اسلم براووق حييت به وانعم صباحا أيها الجبر[23]

وكلمة : "كأس زنوناة" بمعنى دائمة في قوله:

بنت عليه الملك أطنابها كأس زنوناة وطرف طمر[24]

وكلمة "الديدبون" بمعنى اللهو في قوله:

خلوا طريق الديدبون وقد فات الصبا وتنوزع الفخر[25]

فشذوذ هذه الكلمات متعلق بذاتها الموضوعي المعجمي، وهو أقل الشذوذ ورودا في اللغة؛ لانحصارها في الجانب الاستعمالي، واللغة تموت إذا لم تستعمل ولا ترى لها من باقية.

3.2.3 الشذوذ الصرفي:

وهو الشذوذ المتعلق بصيغ الكلم الصرفية من وزن أو إعلال وإبدال أو جمع أو تصغير أو نسب أو غيرها مما تتعلق ببنية الكلمة، ومن النماذج على ذلك ما يحكى من ورود وزن "فِعلُل" مثل: زئبر، وضئبل، وخرفع، وإصبع، وعلق عليها ابن جني بأنها ألفاظ شاذة، لا تعتقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا.[26]وينقل في موضع آخر موقف الفراء من المسألة نفسها حين يقول: "لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إصبع؛ فإنا بحثنا عنها فلم نجدها"[27] وبضم قول الفراء إلى قول ابن جني، نرى الكلمات بهذه الصيغ شاذة في قياسها واستعمالها معا؛ لأن في عدم وجودها دلالة على قلتها إن وجد كما يحكى عن البصريين، ويبدو أنها محصورة أو شبه محصورة في هذه الكلمات؛ لأن ابن جني ذكرها مرتين في الكتاب ولم يزد عليها كلمة أخرى.

ومن الشذوذ الصرفي استعمال المصادر دون أفعالها، وقد ذكر ابن جني نماذج منها في قوله: "ومما يجوز في القياس .وإن لم يرد به استعمال . الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي؛ نحو قولهم: فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا، ولم يستعملوا من فوظ فعلا. وكذلك الأين لإعياء، لم يستعملوا منه فعلا" ومن المعروف أن بالأفعال نعرف المصادر، فكثيرا أو دائما ما نرى الصرفيين يقولون: إذا كان الفعل كذا فمصدره يكون كذا وإذا اعتل في الفعل اعتل في المصدر وهكذا.

4.2.3 الشذوذ النحوي:

وهو الشذوذ المتعلق بالجوانب التركيبية من إعراب وبناء أو عامل ومعمول، كحذف العاطف وبقاء المعطوف، ويمثله ابن جني بقول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الود في فؤاد الكريم[28]

وقول الآخر:

وكيف لا أبكي على علاتي صبائحي غبائقي قيلاتي[29]

حذف العاطف في الأول بين "كيف أصبحت كيف أمسيت" كما حذف في الثاني بين "صبائحي غبائقي قيلاتي" مع بقاء المعطوف، ولم يزد ابن جني أن علق عليه بقوله: " وهذا كله شاذ ".[30]

ومن الشذوذ النحوي كذلك تقدم جواب الشرط على فعله، ويمثل له ابن جني بقول الشاعر:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غس ولا بمغمر[31]

ولعل الإشكال أو الشذوذ هنا لا يتعلق بأسلوب الشاعر بقدر ما يتعلق بفهم النحوي وتقديره أو تأويله، فيحكم بالشذوذ من جهة وبالاطراد من جهة أخرى، وهذا ما جعل تعليق ابن جني منصبا على تفسير أبي زيد حين قال: " فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه".[32]

5.2.3 الشذوذ الدلالي:

وهو الشذوذ المتعلق بدلالة الكلمة لا بمادتها، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في مسألة همزة التعدية تحت باب "نقض العادة" فهمزة التعدية تأتي لتصيّر الفعل اللازم متعديا، مثل: جلست على الكرسي وأجلست الولدَ على الكرسي، خرج المدير من المكتب وأخرج المدير التقريرَ أمس، فتصبح الأفعال بذلك متعدية بعد أن كانت لازمة، لكن هناك بعض الأفعال تغيرت فيها الدلالة فتكون لازمة بالهمزة ومتعدية بغير الهمزة، وساق ابن جني لذلك أمثلة كثيرة، منها: أشنق البعير إذا رفع رأسه وشنقته، وأنزف ماء البئر إذا ذهب ماؤها ونزفتها، وأقشع الغيم وقشعته، وأمرت الناقة إذا درّ لبنها ومريتها.

5. الخاتمة:

بعد هذه الجولة البحثية عن ظاهرة الشذوذ عند ابن جني في كتاب الخصائص توصل البحث إلى نتائج منها:

1. أن ابن جني في الخصائص لم يكلف نفسه عناء دراسة مسائل اللغة، والتي حفلت بها الكتب السابقة، وإنما كان يسعى إلى بحث مبادئ اللغة وأصولها التي تنبني عليها، لا ليصف وإنما ليعلل، ولا ليقرر وإنما ليبرر ويبرهن أن اللغة كالكائن الحي فالظواهر الصرفية والنحوية والدلالية وإن اختلفت مظاهرها ففي أسسها تتداعى.

2. أن الشذوذ ظاهرة لغوية تولدت من ذات اللغة في مراحل نموها وتفاعلها مع البيئة عبر العصور، وليست مجرد مصطلح علمي ذي مفهوم سلبي أقحمه علماء النحو في اللغة لتبرير صنيعهم التقعيدي من أجل تحكيم اللغة على القاعدة كما يروجها الكثير.
3. أن ابن جني، بحكم هدفه الذي كان يسعى إليه في البحث الأصولي، لم يكتف بوصف الشذوذ وتصنيفه مجردا، وإنما حاول تقديم تفسير يبرهن أن العرب أذكى من أن يخالف لسانها اعتباطا، وإنما يخالف القواعد الجزئية مراعاة للقواعد الكلية من تخفيف أو دفع لبس ...إلخ.
4. ضرورة إعادة النظر في علاقة اللفظ بالمعنى إفرادا وتركيبا عند ابن جني، فمن الدارسين من ينسبون ابن جني إلى القائلين بالنظم، وهي نسبة تحتاج إلى مراجعة؛ فالمعنى كاد أن يكون، إن لم يكن، المحور الأساسي الذي تدور حوله الظواهر اللغوية في نظر ابن جني.

هوامش البحث:

[1]الخصائص، ج1ص96.

[2]البيت لامرئ القيس، ينظر، إميل يعقوب، المعجم المفصل للشواهد الشعرية، ج11 ص353.

[3]الخصائص ج 1 ص 96-97,

[4]المصدر نفسه، ج 1 ص97.

[5]انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، ج3 ص471.

[6]الخصائص ج1 ص97.

[7]المصدر نفسه، ج1 ص97.

[8]البيت ينسب إلى طرفة، ينظر، السيوطي، شرح شواهد المغني، ج 2 ص933.

[9]الخصائص ص126/1.

[10]شرح شافية ابن الحاجب، ج4 ص4.

[11]الخصائص ج 3 ص85.

[12]البيت ينسب إلى جرير وإلى ابن الرقيات، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج 1 ص111.

[13]الخصائصج 1 ص61.

[14]المصدر نفسه، ج 3 ص143.

[15]البيت للشماخ بن ضرار، ينظر، محمد محمد شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج1 ص434.

[16]الخصائص ج 1 ص127.

[17]المصدر نفسه، ج 2 ص 383.

[18]المصدر نفسه، ج 2 ص 390.

[19]المصدر نفسه، ج 1 ص 97-99.

[20]وهذا ما يفسر كلام ياقوت الحموي حين قال إن "الكسائي كان يسمي الشاذ: الذي لا يجوز" ينظر: معجم الأدباء، ج 4 ص1744.

[21]البيت لم ينسب إلى قائل، ينظر، المعجم المفصل في شواهد العربية ج 11 ص 4.

[22]الخصائص ج 3 ص163-164.

[23]ابن قتيبة، المعاني الكبير، ج1 ص455.

[24]أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي، ج 3 ص144.

[25]أبو العلاء المعري، رسالة الغفران، ص 51.

[26]الخصائص ج 1 ص68.

[27]المصدر نفسه، ج 3 ص212.

[28]لم أره منسوبا إلى قائل في المصادر، ينظر: المرزوق، شرح ديوان الحماسة، ص 981.

[29]غير منسوب إلى قائل، ينظر: إيميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في الشواهد العربية، ج 9 ص179.

[30]الخصائص، ج1 ص68.

[31]البيت لزهير بن مسعود، ينظر: نور الدين اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج1 ص30,

[32]الخصائص ج 2 ص388.

قائمة المصادروالمراجع

- الإستراباذي، (1975)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلمية.
- إميل، يعقوب، (1996)، المعجم المفصل للشواهد الشعرية، ط1، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- جني(ابن)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: دار الهدى للطباعة والنشر.
- الحموي،ياقوت، (1993)، معجم الأدباء، ط1 ،تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار العرب الإسلامي، بيروت.
- السيوطي، (1966)، شرح شواهد المغني، عناية: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي.
- شراب، محمد (2007)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط1، مؤسسة الرسالة.

- العكبري، أبو البقاء، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا وزميلاه، دار المعرفة، بيروت.
- قتيبة(ابن)، (1949)، المعاني الكبير، ط1،تحقيق: سالم الكرنكوي وعبد الرحمن اليماني، مطبعة دائرة العارف العثمانية.
- مالك(ابن)،(1990)، شرح التسهيل، ط1،تحقيق: عبد الرحمن السيد، الناشر: هجر للطباعة والنشر.
- المرزوق، (2003)، شرح ديوان الحماسة، ط1، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المعري، أبو العلاء، (1907) رسالة الغفران، ط1، عناية: إبراهيم اليارجي، مطبعة أمين هندية.
- اليوسي، نور الدين، (1981)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ط1، تحقيق: محمد حجي وزميله، دار الثقافة. المغرب.